

بيان العي والتضج الواقعين في رسالة الترجمة

للشيخ

أبي المنذر محمد محفوظ البحراني التطواني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله منطق اللسان بالسحر الحلال ، و جاعل الفصاحة و البلاغة من أحسن الخلال ، و الفهاهة و الغرابة و التعقيد من أقبح الخصال ، و الصلاة و السلام على رسوله الذي أوتي جوامع الكلم ، و على آله و أصحابه الذين فاز محبتهم و من المكروه سلم .

أما بعد :

فإني اطلعت على أوراق لبعضهم يدعي فيها أن فعل "ترجم" الرباعي يجوز قراءته بصيغة "تَفَعَّلَ" الخماسي ، مخالفاً بذلك ما جاء في كتب اللغة كلها ، قديمها وحديثها ، و عادلاً عن سبيل العلم و قويم المنهج ، إلى سواية الجهل و السبيل الأعوج ، مدعياً أن سلوكه ذلك المسلك هو توليد و اجتهاد ، و هو عند ذوي العلم لحن و جهل .

و ما علم أن المولد إنما هو المجتهد في اللغة العربية بجميع فنونها ، و المتصرف فيها تصرفاً تاماً ، يقدر على إلحاق فروعها بأصولها ، و هو المسمى بالأديب ، و قد ذكر الإمام شهاب الدين الرعي في مقدمة كتابه **"طراز اللمة"** أن علوم الأدب ستة ، وهي : اللغة ، و التصريف ، و النحو ، و المعاني ، و البيان ، و البديع . و نقله عنه البغدادي في مقدمة "الخرزانة" .

و ما علم هذا "البعض" أن التوليد له أسباب تدعو إليه ، و شروط تصححه . و لو كان كل من لحن لحناً فاحشاً تقبل منه دعوى التوليد ، و أن لحنه له وجه صحيح في اللغة العربية يخرج عليه ، ما عرف في الدنيا مخطئ من مصيب ، و لا جاهل لحن عامي من عالم أديب ! .

وليستمع شعري ؛ ما فائدة دراسة علوم اللغة العربية ؛ ولا سيما التعليمي منها !!؟ إذا كان المشتغلون بها ، و المهتمون بشأنها ، لا يجسنون تطبيقها ، و لا يسيرون وفق قواعدها في القراءة و الكتابة و الإلقاء ! ، و إنما يسيرون مشرقين حين تسير مغربة!!

سارت مشرقة و سرت مغرباً*** شتان بين مشرق و مغرب .

و الحق أقول إن هذا البعض كان في غنى عن هذا التكلف الذي ما أجدها و لا أفاده ، و إنما ضاره ، و لو
رجع إلى كتب اللغة قبل أن يتناول صحيح البخاري ، و لو تعلم طريقة البحث من أفواه الرجال ، أهل
العلم المتخصصين ، الذين لهم ذوق لغوي وحس أدبي ، و هم كثر بحمد الله ، فإن للعلماء مقاصد في
تأليفهم ، لا يدركها إلا المتخصصون أهل العلم الذين لهم ملكة . و لو فعل ذلك ما احتاج إلى هذا الدفاع
، الذي ما أفاده ، و لا حصل به نفع و لا انتفاع ، زيادة على ما ضاع في ذلك من وقت ومداد ، و فضلا
عن تسويده لناصع بياض أوراق عبثا و بغير قصد و لا اعتماد ، شأن أهل التطفل ، و من يقدم على
الأمور بلا علم و لا روية ، و لقد أحسن الشاعر : (المنتبي)

يرى أنه البصير بهذا و هو في العمى ضائع العكاز

و قال الآخر : (أبو نواس)

أيها المدعي ولاء سليم لست منهمو و لا قلامه ظفر .
إنما أنت من سليم كواو ألحقت في الهجا ظلما بعمر و .

و ما أحسن قول محمود : " و من لم يتق الله في تنزيهه ، فاجترأ على تعاطي تأويله و هو غير معرب ، ركب
عمياء ، و خبط خبط عشواء ، و قال ما هو تَقْوُل و هراء و افتراء . "

و بكل إنصاف ، لا بالتعصب و التعسف و الاعتساف ، أقول : إن تلك الأوراق لا تستحق الالتفات
إليها ، فضلا عن قراءتها ، و فضلا عن الاشتغال بها و الاحتفال في شأنها ، و لولا إلحاح بعض الإخوان
الكرام ، ما وضعت سوادا في بياض ، و لاستغرقت الوقت الغالي الثمن فيما فيه فائدة ، لا فيما لا يعود
بفائدة و لا عائدة .

و لما كانت تلك الأوراق غفلا لا تحمل اسما ، اصطلحت على أن أسميها " رسالة الترجمة " .

{ بيان العمى و التضخم ، الواقعين في رسالة الترجمة }

و أما ابن الفضل فمتهم ، و أظن الحديث موضوعا. " اه .
و له شاهد من حديث أبي هريرة ؛ رواه الطبراني في "الأوسط" ، و فيه :عبد العزيز بن عمران و هو متروك ،
و انظر "الكامل" لابن عدي ، و "مجمع الزوائد" .
و من الأخطاء الواقعة في تلك الرسالة ، قوله : " إن من سنة شراح البخاري أن يقولوا : إن البخاري ترجم
لكذا .. الخ .

و وجه كون هذا خطأ ، أن السنة العادة الجارية المطردة ، و الأصل الذي تدور عليه : " جريان الشيء و
اطراده في سهولة " ، كما يقول ابن فارس في : "معجم المقاييس" .
و عليه يكون المعنى : عادة شراح البخاري الجارية و المطردة أن يقولوا " : ترجم لكذا .. " ، و هذا ليس
بصحيح ؛ يعلم بطلانه من استقراء شروح البخاري وتصفح أجزاءها .
ف"فتح الباري" ، وهو من أهم شروح البخاري المنشورة و المتداولة ، جاء فيه : "ترجم عليه" ، و "ترجم
به" ، و "ترجم له" ، كما جاء فيه لفظ الترجمة مضافا إلى المفعول .
وصاحب "عمدة القاري" إنما يذكر "بوب" في الغالب ، وفي النادر يذكر " : ترجم عليه" ، و كأنه أراد
بذلك مخالفة الحافظ ابن حجر في تعديته ترجم بعدة حروف .
وبتتبع "عمدة القاري" و مقابلته بـ"فتح الباري" يعلم أن "البدر" يقصد مخالفة "الشهاب" - الذي تفوق على
البدور- متعمدا .

أما العلامة الناصر ابن المنير فقد استعمل : " ترجم عليه" في موضع واحد أو موضعين من "المتواري" ،
حسبما وصل إليه تصفحي .
و أما صاحب "كوثر المعاني الدراري" الشيخ الشنقيطي ؛ فإنه استعمل : "ترجم به" ، و "ترجم عليه" .
أفمع هذا يصح أن يقال : "إن من سنة شراح البخاري أن يقولوا ترجم له " ؟ !!ومن هم هؤلاء من غير
شراح البخاري الذين يقولون : "ترجمه" ، و "ترجم له" ، و تلك سنتهم وعادتهم المطردة ؟ !!
وقوله : " إن المعاجم التي بين يدي ما ذكرت هذا الفعل المتعدي باللام ، وإنما ذكرت المتعدي بنفسه ،
و بعن ، بوزن فعل لا غير " اه . من أقوى الأدلة على أن هذا "البعض" يجهل اللغة العربية و مناهج
المعاجم ، و لا سيما التمييز بين المتعدي واللازم ، و لو علم أن العرب تستعمل الفعل الواحد متعديا بنفسه
تارة ، و بالهمزة أخرى ، و بحرف الجر تارة ، و بدون ذكر متعلق أخرى ، كما أن العلماء يستعملون هذا ،
ما قال ما قال !

فمن ذلك "نشر" يقال :نشر الموتى حيوا ، و نشرهم الله أحياهم .
و هذه أمثلة من "القاموس" :
قال في مادة "بكر" : " ابتكر : أدرك أول الخطبة " ، فلم يذكر له مفعولا مع أنه متعد . و لو ذكر المفعول

لقال : ك ابتكر الخطبة : أدرك أولها .

و قال : "احتطب المطر : قلع أصول الشجرة" . فلم يذكر له مفعولا ، و لو ذكره لقال : : احتطب المطر أصول الشجرة : قلعها .

و كثير من الأئمة لا يفرقون بين المتعدي بنفسه والمتعدي بالحرف توسعا واعتمادا على فهم السامع .
فمن ذلك : "جاء ؛" يستعمل لازما ومتعديا بنفسه وبالحرف ، يقال : جاء زيد : حضر ، و جئت شيئا حسنا : فعلته ، و جئت به : أحضرته معك ، و جئت إليه : ذهبت إليه .
و من ذلك : "أتى" ، يقال : أتى الأمر : فعله ، و أتى عليه الدهر : أهلكه ، و أتى الرجل : جاء .
ومن ذلك : "ذهب" ؛ يقال ذهب : سار و مر ، و ذهب في الدين مذهبا : رأى فيه رأيا ، و ذهب الشيء : أذهبه ، و ذهب عليه : نسي ، و ذهب عنه : ترك ، و ذهب إليه : توجه .
ومن ذلك : "بحث" ؛ يقال : بحثه ، و بحث عنه : فتش ، و بحث في الأرض : حفرها .
هذه الأمثلة و غيرها من اطلع عليها و علم الدواعي التي دعت إلى فعل ذلك ، علم أن هذا الصنيع لا يدل على أن غيره لا يجوز ، و علم مدى جهل هذا "البعض" بمنهج علماء اللغة في معاجمهم ! ، و سيأتي بيان ما فعله الحافظ في "الفتح" من تعديته ترجم بنفسه ، و بحروف متعددة في مكان لاحق بحول الله .
و مما جاء في تلك الرسالة : "و في "المعجم الوسيط" : ترجم الكلام بينه ووضحه ، و كلام غيره ، و عنه نقله من لغة إلى أخرى ، و سلك فيه مسلك المرجعين السابقين ؛ إلا أنه زاد ما نحن بصدده ! فقال : ترجم لفلان ذكر ترجمته ، ثم ذكر عقبه رمزا يشير إلى أنه غير عربي ، و إنما هو مولد... الخ ."
و عليه في هذا القول مؤاخذات :

المؤاخذة الأولى - أنه جعل "المعجم الوسيط" مثل كلام "اللسان" و" القاموس" وبين الكلامين بون شاسع ! قال في "اللسان" : ترجم كلامه : فسر بلسان آخر " ، هذا في باب الراء . و في باب التاء : "الترجمان هو الذي يترجم الكلام ، أي : ينقله من لغة إلى أخرى " اه كلام "اللسان" .
و في "القاموس" مع "التاج" فصل التاء من باب الميم : "الترجمان المفسر اللسان ، و قد ترجمه عني و ترجم عنه إذا فسر كلامه بلسان آخر ، و قيل نقله من لغة إلى أخرى " اه .
فأنت ترى أن "المعجم الوسيط" يطلق في معنى الترجمة ، ولا يقيد بتفسير لغة بلغة ، ولا بنقل لغة إلى لغة ، بخلاف المعجمين الآخرين !

المؤاخذة الثانية - أن ما هو بصدده إنما هو ترجمة للمسألة و ليس ترجمة للشخص ، فإن تراجم الإمام البخاري هي عناوين المسائل ، و تراجم الأشخاص إنما هي سيرهم ، و لذا يقال : كتب التراجم ، كما يقال : كتب السير ، ولذلك سمى الإمام الذهبي كتابه الفذ في التاريخ "سير أعلام النبلاء" و منه "سيرة النبي" .
صلى الله عليه وسلم .

وسياقي بيان ما تستعمل فيه الترجمة بالأصالة وبالتوليد ، إن شاء الله تعالى .
المؤاخذة الثالثة - أنه جهل مراد "المعجم الوسيط" بالتوليد فراح يخط ، والتوليد أنواع : منها الاشتقاق ، ومنها التعريب ، ومنها النحت ، ومنها تحويل الدلالة . و صاحب "المزهر" لما ذكر أمثلة من المولد جره الكلام إلى ذكر أمثلة هذا النوع المرفوض والمردود ، و هو لحن العامة على سبيل الاستطراد . و قد كتب فيه من الأقدمين الكسائي "ما تلحن فيه العامة" ، و الزبيدي الأندلسي "لحن العامة" ، و الحريري "درة الغواص" وابن مكي الصقلي "تنقيف اللسان" ، والصفدي "تصحیح التصحيف" ، و مما كتبه في ذلك بعض المعاصرين "معجم الأخطاء الشائعة" ، و "معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة" ، و كلاهما لمحمد العدناني ، و "الأخطاء الشائعة" لماجد الصائغ .

إن "ترجم الشخص" إنما هو من تحويل الدلالة ، و هو الباب المطروق و السبيل المسلوك .
وإن تعجب ؛ فأعجب ما استدل به هذا "البعض" على تصويب خطئه ، وأغربه وأطرفه ، أنه جعل "ترجم" على وزن الخماسي من لحن العامة ، الذي هو من المولد المذموم . قال بعدما ذكر أنه لم يظفر ب"ترجم" في المعاجم التي بين يديه على كثرتها و تنوعها : "فما المانع من قبولها - يعني ترجم على وزن تفعل - مولدة أيضا ، و قد جاء في "أمالي" ثعلب : سئل عن التغيير فقال : هو كل شيء مولد ، قال السيوطي في "المزهر" : و هذا ضابط حسن يقتضي أن كل لفظ كان عربي الأصل ثم غيرته العامة بهمز أو تركه ، أو تسكين أو تحريك ، أو نحو ذلك مولد ، و هذا يجتمع منه شيء كثير . اه .
قلت : قد أصاب في جعل اختياره السيء من لحن العامة ، و أيضا حيث استدل على الخطأ بالخطأ ، لما بين ذلك من مشاكلة ، و أخطأ حيث بنى كلامه واستدلله على مقدمات كاذبة لا توصل إلى المطلوب . و لم يدر أن ما اختاره و دافع عنه دفاعا مستميتا هو من لحن العامة ، و من الخطأ المذموم عند أهل العلم باللغة ، و لقد كفى غيره مؤنة الرد فاعجب !.

وهذه هي المؤاخذة الرابعة .

أ هكذا يكون المجتهد المولد؟! . إن هذه الأوراق لأكبر شاهد على عامية مزمنة لا يرجى برؤها و لا علاج صاحبها !!

و قد قدمنا ما كتب في ذم اللحن فلا نعيده .

ومما جاء في تلك الرسالة : "و كتاب "مجمع اللغة العربية" ! ينص في صحيفته التاسعة ! أنه قصر همه على اللغة قديمها و حديثها و توسع في المصطلحات " ... قال : "وأقر كثيرا من الألفاظ المولدة و المعربة الحديثة و شدد في هجران الوحشي و الغريب و قد برهنت لجنة "مجمع اللغة العربية" على أن باب الاجتهاد مفتوح ، كما هو مفتوح في الفقه و التشريع ! وأن العربية في آن واحد حديثة و قديمة ، و قد استعادت في القرن العشرين حياة و حركة لم يؤلفا فيها منذ عدة قرون " اه .

هذا الكلام الذي هو محض نقل وقع لناقله فيه أخطاء كثيرة .

الخطأ الأول- قوله : "كتاب مجمع اللغة العربية" فهذا الكتاب لم يوجد , ولا يمكن أن يقرأ ولا تكون له صفحات !!

إن مجمع اللغة العربية جمعية لغوية تأسست في مصر , غرضها خدمة اللغة العربية تتكون من أشخاص وليس من صفحات ! فليس له صفحة تاسعة ولا عشرة . و الصواب : كتاب "المعجم الوسيط" .. الخ , وهو كتاب أصدره "مجمع اللغة العربية بالقاهرة" !!

الخطأ الثاني - قوله : "في صحيفته التاسعة" ! والصحيفة الورقة بصفتيها , والصواب : "في الصفحة التاسعة".

الخطأ الثالث - أنه تصرف في الكلام , و في مثل هذا ينبغي للناقل أن يبين أنه تصرف في الكلام , ليعلم الواقف عليه أنه لم يبق على تصنيف الأصل , و أنه قد دخله التغيير , و كثيرا ما يفسد النقلة الكلام بتصرفهم فيه , فيحسب من لم يعرف حقيقة الأمر أن ذلك من الأصل . لذا ينبغي أن يتوفر في المتصرف في كلام الناس الشروط المتوفرة في الراوي بالمعنى , و أين هذا في صاحب الرسالة ؟ !!

الخطأ الرابع - أنه أبدل لفظ الحوشي بالوحشي مع أن الموجود في "المعجم" الحوشي , و معناها صحيح كما يعلم من كتب اللغة .

الخطأ الخامس : أن كلام المعجم موجه للمجتهدين أو المتخصصين في اللغة العربية , ولا مكان فيه للعاميين الذين يجهلون أبجدية اللغة العربية . !

و الذين باب الاجتهاد مفتوح لهم إنما هم أفذاذ من فرسان اللغة العربية الذين كانوا موجودين في القرن الهجري الماضي , الذي أسس فيه مجمع اللغة العربية في مصر . أمثال الشيخ احمد فارس الشدياق الذي من آثار أعماله في اللغة العربية "الجاسوس على القاموس" و "الساق على الساق" و "سر الليل في القلب و الإبدال" و "كشف المخبا عن فنون أوروبا" , و أنستاس ماري الكرمللي صاحب "نشوء اللغة العربية" , و عبد السلام هارون الذي أثرى المكتبة العربية , فبلغ إنتاجه فيها ما بين تأليف و تحقيق واحدا وعشرين ومائة , و بمطالعة القسم الثالث من كتابه القيم "قطوف أدبية" الذي عنوانه "بيبي وبين الشعراء" تتبين مكانة الرجل اللغوية , و تعلم كيف يكون المولد المجتهد في اللغة !!

و غير هؤلاء كثيرون و فيهم أهل الدرجة العليا و الوسطى و الدنيا المقبولة , ولا مكان بينهم للعاميين ! على أن التجديد الذي يقوم به "المجمع" هو عمل جماعي , قام به و عكف عليه نخبة من الناطقين بالضاد , ألف بينهم وشيخة حب اللغة العربية وخدمتها , فانصهرت أعمالهم في هذا المعجم و غيره , و مع ما لأسرة "المجمع" من حنكة و تجربة ميدانية و اصطلاح بما يقومون به , يقبلون النصح إذا قدم لهم و يلتزمون بقبوله , و إلحاق كل ما يستدرك عليهم في الطبعة اللاحقة , فعليه أن يعمل بنصح "المجمع" إذا كان حقا يطبق

نصيحته ، و يقبل كل ما يقدم إليه من نصح !!

علما أن عمل "المجمع" عمل جماعي ، و مثل هذا العمل له منعة تعصمه من الخطأ ، أو تجعل خطأه أقل ، بخلاف العمل الفردي ؛ فإنه معرض للخطأ والخطل ، و لا سيما إذا كان الفرد ممن يصدق عليه أنه "ترب قبل أن يتحصم" !

قوله : "و عليه فلي رأي في أن الكلمة مولدة كانت بتخفيف الجيم أو بتشديدها ، و يؤكد أن المتحدث عنه الفعل المتعدي باللام... الخ". فيه بناء باطل على باطل ، و هو مشتمل على أخطاء :

الخطأ الأول - أنه بنى كلامه على أنه مجتهد في اللغة العربية !- وقد علمت بطلان هذه الدعوى بالبراهين القاطعة و الحجج الدامغة - ، و بنى على هذه الدعوى أن له حق التجديد ،

و لو في كلمة واحدة صدرت عنه فلتة على سبيل اللحن ، فلم يجد سبيلا إلى التخلص من عار اللحن و وصمة الجهل بأبسط بسائط قواعد اللغة العربية إلا أن يدعي التوليد !

الخطأ الثاني : أنه جعل "ترجم" الرباعي مولدا إذا عدي باللام ، و هذا خرق لإجماع علماء اللغة العربية ؛

فإن كل من ذكره منهم إنما عده من اللغة العربية الفصحى ، و بعضهم - و هو الصولي في "أدب الكاتب" -

جعله مما عربته العرب فصار من صميم لغتها ، ولم يذكر أحد أنه مولد . و إلى كونه مما عربته العرب يشير

صاحب "التاج" : "وهل هو عربي أم معرب" درغمان "فيه خلاف نقله شيخنا". اهـ .

و على أنه عربي أصلي فليل التاء أصلية ، وهو ما يقتضي تصرف صاحب "القاموس" حيث ذكره في

فصل التاء ، وكذلك صاحب "اللسان" حيث ذكره في التاء ، وإن أعاده في الراء ، ولم يقل أحد أن ترجم

على وزن تفعّل إلا ما فهمه هذا" البعض "من كلام "المعجم الوسيط" : "ترجم لفلان ذكر ترجمته" ، وهذا

الفهم لم يدر في خلد عضو من أعضاء "المجمع" و لا يمكن أن يكون كذلك .

و قول المعجم : "مو" ؛ إنما أراد به تحويل الدلالة ، أي : أن ترجم بمعنى ذكر السيرة إنما استعمله المولدون

و لم تعرفه العرب .

و لم يقصد المعجم أن "ترجم للشخص" مولد إذا عدي باللام ، و عربي فصيح إذا عدي بنفسه !

و تحويل الدلالة هو : "إعطاء الكلمة العربية معنى مختلفا عما كان العرب يعرفونه" ، و هو أكثر أنواع

التوليد استعمالا .

فمن ذلك كلمة "أدب" ، معناها الأصلي : حسن الخلق ، و فعل المكارم ، ثم أطلقت على علوم العربية

على سبيل التوليد لما بين ذلك من ملابسة و مناسبة .

و من ذلك "المقامة" معناها الأصلي : مكان القيام ، ثم أطلقت على نوع من القصص المسجوع على سبيل

التوليد .

و من ذلك "الفعل" و معناه الأصلي : مطلق الحدث ، ثم أطلق على الحدث و الزمان على سبيل التوليد .

ومن ذلك كلمة "نظم" معناها الأصلي جمع اللؤلؤ في سلك ، ثم أطلقت على نظم الكلام على سبيل التوليد . وهذا يعبر عنه بالاصطلاح في مقابلة الأصل ، ويعنون بالاصطلاح المعنى المولد ، وبالأصل المعنى اللغوي . الخطأ الثالث - أنه إنما قدم ما قدم من كلام باطل ليبيّن عليه أن "ترجم" يصح قراءته بصيغة الخماسي ، و لم يدر أن هذا النوع من التوليد لا يوجب تغيير البنية وإنما يوجب تغيير الدلالة . فاستعمال الترجمة في عنوان المسألة وسيرة الشخص لا يوجب تغيير البنية .

ولو سلمنا جدلاً أن هذا النوع من التوليد يوجب التغيير لبنية الكلمة لكان بقاؤها على "فعل" أولى لعدة أوجه :

الأول - كونها أخف ، والعرب تختار الأخف .

الثاني - كونها أكثر استعمالاً في التوليد .

الثالث - المعاني التي استعملت فيها "ترجم" مناسبة لفعل لا لتفعل .

وذلك أن الترجمة تكون بمعنى التفسير ، و بمعنى العنوان ، و بمعنى السيرة ، وكلهن فيه معنى الظهور ، و "فعل" هي التي تستعمل في معنى الظهور ، لا تفعل ، كما نص على ذلك في "معجم المقاييس" . و جاء في "فتح الأقفال" : "السادس : إظهار الشيء كعسلجت الشجر ، و برعمت ، أظهرت عساليحها وبرعمتها" .

و من الأدلة على أن الفعل على وزن "فعل" لا "تفعل" ، المصدر الذي هو الترجمة ، و "الفعللة" قياسية في "فعل" ، و قد أجمع كل من تعرض لهذه المادة أن يذكر الترجمة لا الترجّم . الخطأ الرابع - فهمه التوليد من كون الفعل متعدياً بالحرف ، و بنى عليه جواز قراءته بصيغة "تفعل" ، و الحق أن كون الفعل يعدي بنفسه تارة وبالحرف مرة أخرى ، يعد تضميناً ، و هو قياسي عند البصريين . الخطأ الخامس - أن "المعجم الوسيط" إنما ذكر التوليد في "ترجم للشخص" ، و لم يتعرض لـ "ترجم للمسألة" ، علماً أن ترجم للشخص يدخل تحت الترجمة بمعنى السيرة ، و ترجم للمسألة يدخل تحت الترجمة بمعنى العنوان ، فلا يلزم من كون ترجم للشخص مولداً أن يكون ترجم للمسألة مولداً !!

ومما يضحك الشكلى قوله : "ولي رأي آخر إن لم يتعين فهو أحسن من الأول ؛ أن ترجم على وزن "تفعل" عربية لا مولدة ، و توجيه هذا الرأي ، أن باب الاجتهاد مفتوح كما نقلت لك ، و عليه فيجب أن تحترم السماع ، ولكننا لا نقف عليه جامدين إذا وجدنا ما يسوغ القياس ، ألا ترى أن النحويين يقولون : أن من الكلام ما كان على : "فعل" فتكسيه على : "أفعل" ، ككلب و أكلب" ... ، قال : "و ليت شعري ، هل قالوا هذا ليعرف وحده ، أو ليعرف ليقاس عليه غيره ، ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة بل سمعته منفرداً ! أكنت تحتشم من تكسيه على ما كسر عليه نظيره ، قال : كذلك لو احتجت إلى تكسير عجر ، من قولهم ، و ظيف عجر ، أي : صلب شديد ، كنت تقيسه على يقظ أو أيقاظ ، و إن لم تسمع

أعجارا ، و كذلك إن كان الماضي ... "اه

و فيه أمور :

الأمر الأول : قوله : "إن لم يتعين فهو أحسن من الأول" ، يكاد ينادي بإبطال ما أتعب به نفسه !! و قارئ أوراقه ، و ذلك أن الأول الذي دافع عنه - و هو كون ترجم على فعلل أو تفعل مولدا !! كما سبق أن أبطلناه بالحجج الدامغة - انقلب باطلا مرجوعا عنه ، أو ضعيفا مرجوحا !! و بالتالي وقع في تناقض مكشوف ، و ذلك أنه جعل في أول كلامه ترجم على وزن فعلل أو تفعل مولدا إذا عدي باللام ، و فصيحاً إذا لم يعد باللام ، و في كلامه الأخير جعل ترجم على وزن تفعل عربية فصيحة سواء عدي باللام أو غيرها !!.

الأمر الثاني : أنه بنى ذلك اللحن الفاحش على اجتهاده (المفتوح على مصراعيه !) ثم في نفس الكلام يقول : "إنه يجب احترام السماع" . أي معنى لهذا الكلام ؟! . إن احترام السماع معناه أن الكلمة المسموعة من العرب لا يجوز تغييرها بدعوى الاجتهاد ! إذا كان ذلك يؤدي إلى مخالفة كلام العرب ! ثم هو أول من خالف هذا الكلام ، و ناقضه بالكلمة المطروحة ، و هي "ترجم" حيث أن العرب لم تنطق إلا بترجم بوزن الرباعي ، ثم خالفهم بدعوى الاجتهاد ، فيجوز فيها ترجم بوزن الخماسي ، فاعتبر ! هكذا يكون الاجتهاد و إلا فلا !!

الأمر الثالث : أنه جعل ترجم بصيغة الخماسي ، عربية بعدما جعلها مولدة ! فاعجب . و نظّر ذلك بجمع "فعل" على "أفعل" ، و هذا مع ما فيه من خبط و خلط غير صحيح ؛ لكذب إحدى مقدمتيه : و المقدمتان اللتان يتألف منهما القياس هما : ترجم بمعنى اتخاذ التراجم ، و كل ما كان بمعنى اتخاذ يجوز مجيئه على وزن تفعل ، و الصغرى كاذبة قطعاً ؛ لأن قوله : "ترجم للشيء" اتخذ له ترجمة ، كلام باطل ، و من الصواب عاطل ؛ لأن ترجمت للمسألة ليست كتنبيت زيدا ، أي : اتخذها ابناً . و زاد الطين بلة ، و الموضوع فساداً و علة ، أنه جعل ترجم من باب تفعل الذي للتكلف ، مثل : تشجع و تحلم ، إذا تكلف الشجاعة و الحلم .

و بطلان ترجم التي على وزن تفعل للتكلف لا للاتخاذ أمر لا يختلف فيه اثنان ، و لا يتناطح فيه كبشان ، و ما بني عليه باطل أيضاً .

الأمر الرابع : أنه جعل قياسه مقدماً على السماع ، و هذا من أكبر الأدلة أنه جاهل بضروريات النحو و الصرف التي منها أن السماع مقدم على القياس ، و حيث سمع من العرب ترجم على وزن فعلل لم يبق مجال للاجتهاد ؛ إذ الاجتهاد إنما يجوز في موضع لا نص فيه !!

الأمر الخامس : أنه خلط بين القواعد التعليمية و ما هو مركب من النظري والتعليمي ، فإن القواعد التعليمية إنما يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب و إلى الابتعاد من الخطأ ، فإنه لا أحد ممن جاء بعد زمان

العرب شافهته العرب و سمع ما تكلمت به .

فلم يسمع من العرب من جاء بعد زمانهم رفع الفاعل و نصب المفعول وجر المجرور بالحرف أو بالإضافة أو غير ذلك .

أما كون المادة الفلانية فيها معنى الاتخاذ فيجوز فيها التفعّل فيحتاج إلى تحقيق كون ذلك المعنى في تلك المادة .

و كلمة ترجم التي هي مطروحة للبحث خير مثال ؛ فإن ترجم للشيء ليس فيه معنى الاتخاذ .
و إنما قلنا إنه مركب من النظري و التعليمي ؛ لأن قول القائل إن مادة (ر ج م) فيها معنى الاتخاذ يحتاج إلى نظر في المعنى ، فإن صح المعنى صحت المقدمة التي بني عليها الدليل المؤلف من مقدمتين ، وهنا لم يصح المعنى فلم تصح إحدى مقدمتي الدليل ، و هي الصغرى التي هي نظرية محضّة ، و الكبرى التي هي تفعّل تكون للاتخاذ ، و هي إن كانت صادقة فإن كذب الصغرى ، و هي " أن ترجم فيها معنى الاتخاذ " يمنع صدق النتيجة ، إذ لا بد من صدق المقدمتين مع باقي الشروط ، إذا علمت هذا علمت بطلان قوله : " إن النحويين يقولون : أن من الكلام ما كان على : "فعل" فتكسيه على : "أفعل" اهـ ، من اللغو الضائع و الكلام الموضوع في غير الموضوع المناسب ! ، و أشد منه قوله : " و كذلك لو احتجت إلى تفسير عجر ، من قولهم : وظيف عجر ، أي : صلب شديد ، كنت تقيسه على يقظ أو أيقاظ ، و إن لم تسمع أعجارا " ، اهـ .

هذا مع كونه منقولاً عن الخصائص فعليه فيه أخطاء لكونه لم يحسن النقل .

الخطأ الأول : أن فعلاً بضم شاذ في الوصف فكان عليه أن يعرف ذلك قبل أن ينقل ما لا يدري . !
الخطأ الثاني : أن جمع "فعل" الوصف على "أفعال" شاذ ؛ قال سيبويه ، رحمه الله تعالى : " و أما ما كان فعلاً فإنه لم يكسر على ما كسر عليه اسماً لقلته في الأسماء ، و لأنه لم يتمكن في الأسماء للتكثير و الكثرة و الجمع كفعل فلما كان كذلك و سهلت فيه الواو و النون و ذلك حذرون وعجلون و يقظون و تدرسون فالزومونه هذا إذا كان فعل و هو أكثر منه قد منع بعضه التكسير نحو : صنعون و رجلون ولم يكسروا الفعل عليه ، و إنما صارت الصفة أبعد من المفعول و الفاعل ؛ لأن الواو و النون يقدر عليهما في الصفة و لا يقدر عليهما في الأسماء ؛ لأن الأسماء أشد تمكناً في التكسير ، و قد كسروا أحرفاً منه على أفعال كما كسروا فعلاً قالوا : " نجد وأنجاد و يقظ و أيقاظ " اهـ .

أفمع هذا يصح أن يقال أن عجر يقاس في الجمع على يقظ و أيقاظ ؟ !

فإن كان هذا الناقل لكلام ابن جني مجتهداً؟! فعليه أن يطبق القواعد و يجري على وفقها ، و إن كان مقلداً فتقليد سيبويه أولى ! على أن كلام سيبويه مدعوم بالبراهين والحجج التي مرت على مسامعك ! و لو كان جمعه على "أفعال" شاذاً مخالفاً للقياس مقيداً بكون الثلاثي اسماً . قال في الخلاصة :

"و غير ما أفعال فيها مطرد * من الثلاثي اسما بأفعال يرد "

و قد نص على ذلك سيبويه أيضا .

و لو صح هذا لكان في واد وما نحن فيه في واد . فإن قيل : إن جمع فعل وصفا على أفعال ورد في القرآن فكيف يكون ما ورد في القرآن هو الشاذ المنافي للفصاحة ، لأن الفصاحة شرط للبلاغة ، و القرآن بلغ الدرجة العليا في ذلك ، بل بلغ حد الإعجاز .

وقد أحيا القرآن ألفاظا قد أمتتها العرب فلم تعرف إلا عن طريق القرآن ، وهذا من إعجازه أيضا . على أن صاحب "اللسان" نقل عن سيبويه أن أيقاظا عنده جمع يقظ بكسر القاف ؛ لأن فعلا بكسر العين في الصفات أكثر من فعل بضم العين و الله أعلم .

ومن الكلام المثير للسخرية قوله : "ويوصون بإدخال الأجزاء ! كلها تحت الحدود ! وما جرت عادتهم لأن يذكروا الحدود و الأجزاء الداخلة تحتها وهذا مذهب العلماء بلغة العرب ! و ما ينبغي أن يعمل به و يؤخذ به ! فاسلك مع مذهب غير هائب و لا مرتاب !!! " اهـ .

هذا الكلام يثبتك بمستوى صاحبه و يغني عن التعليق عليه ويؤكد لك صحة حجة ما قلناه في غير ما

موضع من هذه الرسالة من أن صاحب هذه الأوراق عاميته لا يرجى برؤها !

و نقول : إن اصطلاح الحد و الرسم ، و الجزء و الجزئي و الجزئية ، و الكلي و الكلية ، اصطلاح يرجع في فهمه إلى علم المنطق ، و إن كان يذكره غير المناطقة ، و الحد يطلق على التعريف بالذاتي الشامل للجنس ، و الفصل ينقسم إلى تام و ناقص ، فما كان الجنس و الفصل مجتمعين فيه مرتين يسمى حدا تاما ، و ما كان بالفصل فقط أو بالجنس مؤخرا عن الفصل يسمى حدا ناقصا ، و الرسم يطلق على التعريف بالخاصة - و هي ما يخص المعرف ويميزه عن غيره كالضاحك بالنسبة للإنسان وينقسم أيضا إلى تام و ناقص ، و يلحق به التعريف اللفظي و التعريف بالمثال و التقسيم .

و التعريف بجميع أنواعه إنما هو تمييز الشيء عن غيره فلا يدخل في باب الاستدلال إلا عرضا .

أما الجزء فهو ما تركب منه و من غيره كل ، و ينقسم إلى طبعي و مادي .

و أما الكل فهو ما تركب من أجزاء و هو أيضا طبعي و مادي .

و أما الكلي فهو الشيء الذي لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه كالإنسان فإن تصورك له لا يمنع من صدقة على زيد وعمرو وخالد مثلا ، وهو حقيقي وإضافي ، و تفصيله يعرف من علم المنطق و الوضع ! و الجزئي ما يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه كمحمد وأحمد وخالد المعينين عند المخاطب .

و الكلية الحكم على كل فرد من أفراد الموضوع الكلي بالحمول مع الاستقلال مثل **بج بچ بچ بچ بچ** .

و الجزئية الحكم على فرد معين بالحمول مثل : محمد مسافر . و تفاصيل هذا يرجع إليها في كتب المنطق .

إذا علمت هذا علمت معنى قوله : " و يوصون بإدخال الأجزاء كلها تحت الحدود . " فإن كان نقله يكون

قد نقل كلاما استعمل في غير اصطلاح أهله . وإن كان اجتهد فيه ! كان دليل صدق ما قلناه ! والمناسب هنا الجزئيات و الكلليات أي : و يوصون بإدخال الجزئيات تحت الكلليات ؛ أي يدخلون : قام زيد ، أو جلس عمرو ، وانطلق خالد ، مثلا ، تحت كلية : "كل فاعل مرفوع" ، ويدخلون : غلام زيد ، وولد بكر ، وباب الدار ، مثلا ، تحت قاعدة "كل مضاف إليه مجرور ." و "ما جرت عادتهم أن يذكروا الحدود و الأجزاء ." و المناسب الكلليات و الجزئيات ، والأجزاء هي أجزاء المعرف الطبيعية مثل : الحيوان ؛ فإنه جزء طبيعي من حقيقة الإنسان ، و مثل الناطق فإنه جزء طبيعي من حقيقة الإنسان أيضا ، و كيفما كان الحال فإن هذا الكلام يشتمل على تناقض عريض ، فإنهم - على لغته - إذا كانوا يوصون بإدخال الأجزاء تحت الحدود ، لزم أن يوصوا بإدخال الأجزاء تحت الحدود إذ الحدود تدل على المحدود .

فمع ما علمت كيف يصح في عقل العاقل صدق قوله : "يوصون بإدخال الأجزاء تحت الحدود ! و ما جرت عادتهم أن يذكروا الحدود والأجزاء !" . لعله أراد أن يقول أنهم ما جرت عادتهم بذكر جميع الجزئيات من كل قاعدته ، و إنما يكتفون بالقاعدة ؛ إذ هي مستلزمة لجميع جزئياتها على الخلاف في أن دلالتها عليها مطابقة أو التزاما ، اختار ابن السبكي والمحلي الأول . و لا محل للجزء - كالحیوان والناطق للإنسان - هنا ! و انظر ما معنى قوله : "و هذا مذهب العلماء بلغة العرب ! و ما ينبغي أن يعمل عليه ! ويؤخذ به !" و كذلك قوله : "فاسلك مع مذهب غير هائب و لا مرتاب !!! فاعجب !!!"

إذا علمت هذا الذي قدمناه لك مشفوعا بالحجج و مدعما بالبراهين ، علمت مبلغ بطلان كلام هذا البعض و هو قوله : "و كلمة ترجم من هذا القبيل بلا شك و لا ارتياب الخ" كما أنك تتيقن بطلان قوله : "و إذا كانت المعاجم لم تذكر هذه المادة نصا و منطوقا ؛ فقد ذكرت نظيراتها فلا تعد ساكنة عنها..." ، و تزداد يقينا أنه لا يفرق بين موضوع المعاجم و موضوع غيرها من كتب العربية ! و من المثير للاستغراب قوله : "فما بال بعض الإخوان يقف جامدا ! مكتوف اليد لا يتقدم ولا يتأخر ! محتجا بالسمع أو عدمه ! أيريد أن يكون أمره مطردا لا ينحرم ! وإذا قال : نعم ، فما فائدة دراسته للقواعد النحوية ! والفقهية!!! و البلاغية ! والعروضية ! و الأصولية !!! وما فائدة ذكر الحدود و الضوابط ! و قد درس ألفية ابن مالك غير ما مرة ! و هي محطة ! لتدريس قواعد نحوية و لغوية ! و صرفية ! جليلة وتحتها جزئيات تتضمنها !!! لأن مذهب ابن مالك معلوم و متميز بهذا المزج النحوي واللغوي والصرفي ! ينجلي واضحا لمتدبر ألفيته ! وغيرها من المؤلفات في هذا الشأن ! و إذا كنت متأثرا بمذهب ابن مالك ... الخ "

الذي يفهم من هذا الهديان الذي يستحيل أن يصدر عن من يعرف ما يخرج من مخه :
"فما بال بعض الإخوان يقف : أي لا ينحني و لا يجلس و لا يضطجع حالة كونه جامدا لا حياة فيه ؛ إذ تلك هي حقيقة الجامد ، ثم حالة كون هذا البعض المتصف بالجمود مكتوف الأيدي ، ذلك الجامد الذي ليس بحی له أيد مكتوفة و مشدودة إلى خلف كتفيه ! ثم حالة كونه لا يتقدم و لا يتأخر ، أي جموده و

كتف يديه منعه من التقدم و التأخر ! هكذا يكون الاجتهاد و التوليد ! وتأويله حدث عن بطلانه و لا حرج ! ثم حالة كون بعض هؤلاء الإخوان الموصوف بالجماذية و كتف الأيدي وعدم التقدم و التأخر محتجا بالسماع أو عدمه ؛ أي : محتجا بالسماع أو بعدم السماع الشامل للقياس و التوليد و الجهل ! ثم ينكر على هذا البعض من الإخوان الموصوف بما مر بك "أريد أن يكون أمره مطردا لا ينخرم" أي لا ينبغي لبعض هؤلاء الإخوان ... أن يريد كون أمره - الشامل للتنفس والحركة والأكل والشرب وقضاء الحاجة و غير ذلك من أموره - مطردا و عادة جارية لا تنخرم . ليس في هذا ما ينكر فإن الناس جميعا يحبون أن يكون أمرهم مطردا غير منخرم ومن هذا الذي لا يجب ذلك ؟!!!!

و إن أراد بالأمر ما تعلق باللغة العربية ، فكل مثقف يجب أن يكون حاله في ذلك مطردا وغير منخرم و لا داعي لاستنكار ذلك فاعجب !

"إذا قال : نعم ، فما فائدة دراسته للقواعد النحوية والفقهيّة والبلاغيّة والعروضيّة والأصوليّة"!!! (و الطيبة و الفلكيّة و الهندسيّة) وإذا تكلفت شرحه لكان المعنى : إذا قال هذا البعض الجامد الذي يجب أن يكون أمره مطردا غير منخرم ، نعم أحب أن يكون أمري مطردا غير منخرم ، خلافا لمن أبي ذلك ، فإنه يسأل سؤالا آخر على سبيل الإنكار ، و هو : "ما فائدة دراسته للقواعد النحوية والفقهيّة و البلاغيّة و العروضيّة و الأصوليّة" ، أي : أن فائدة دراسته للنحو ... لتكون أموره مطردة غير منخرمة ! و أيضا إنما درس النحو ليجعل اللحن توليدا ، و يكون أمره منخرما غير مطرد ! و درس الفقه و البلاغة و الأصول والعروض ليجعل اللحن توليدا ! وليكون أمره منخرما غير مطرد ! هذا هو المعنى المناسب لهذا المولد !!! و إلا فأبي علاقة للنحو بالتوليد ؟ !بله الفقه و الأصول و البلاغة و العروض !! و لو سن لمثل هذا جائزة تسجيل الرقم القياسي في الخلط و الخبط لكان ذلك مستحسنا !

ومن الإغراق في اللغو : "ولقد درس ألفية ابن مالك غير ما مرة ، وهي محطة لدراسة قواعد نحوية ... الخ ، ومن أين له أن الألفية محطة لدراسة قواعد اللغة العربية ؟! و ما علاقة الألفية التي هي كتاب صغير في قواعد النحو التعليميّة ، يتعلم منه المبتدئ و الشادي قواعد تعصمه من اللحن في التعبير و الكتابة و القراءة ، بما ذكر . أما التوليد و الاجتهاد في اللغة فشيء آخر ! فهي مختصر نافع و منفذ يسلك منه طلاب علم العربية إلى المطولات وهو نافع للأذكياء ! و المتوسطين ! أما البله فلم يعرفوا الغاية من دراسة الألفية ، و لم يتصوروا موضوعها ، فافهم !

و يفهم من كلامه أن اجتهاده الذي وصله إلى توليد ترجم على وزن تفعل إنما بلغ إليه بدراسته لألفية ابن مالك المشتملة على قواعد نحوية و صرفية و لغوية !

و لقد ستر الله هذا الكاتب فأبي إلا فضح نفسه ، و كشف حقيقة طالما خفيت على الناس ! و لضيق الوقت أكتفي بهذا القدر ، مرجئا بيان ما في تلك الأوراق بتفصيل أكثر ، و مؤخرا له ، إلى فرصة

أخرى .

و لما كان الباعث على ما أقدمت عليه إبداء النصح و بيان الحق الذي تحبه النفوس ثم ترويض القلم ،
أعتذر للكاتب كائنا من كان ، وأسأل المغفرة لي وله ولجميع المسلمين .
سبحان ربك رب العزة عما يصفون و سلام على المرسلين و الحمد لله رب العالمين .
سبحانك اللهم و بحمدك ، أشهد ألا إله إلا أنت أستغفرك و أتوب إليك . و آخر دعوانا أن الحمد لله رب
العالمين

و كتبه حامدا لله مصليا على نبيه :

أبو طه محمد محفوظ البهراوي

ضحى الثامن و العشرين من ربيع الثاني عام سبعة عشر و أربعمائة و ألف للهجرة ، على صاحبها أفضل
الصلاة و أزكى التسليم.